16-4-2020

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السنة الثالثة تنظيم سياسي و إداري

المحور الثالث: المسائل الكبرى في السياسة المقارنة

المحاضرة رقم1: الحكم الراشد

أ-التعرف بالمفهوم : استعمل هذا المفهوم لأول مرة البنك الدولي سنة 1983 باعتباره ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة ، وعرفه في دراسته له نشرها حول اسلوب الحكم و التنمية بأنه ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للدولة من أجل التنمية. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1993 تعريف له أكثر شمولية من خلال النص على أنه: " ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وهو بذلك يشمل الآليات و العمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد و الجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم و ممارسة حقوقهم القانونية و الوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم.

كما استخدم البنك الدولي مصطلح "الحكم غير الرشيد" للإشارة لبعض سمات أسلوب الحكم أهمها: شخصنة السلطة، عدو احترام الحقوق الأساسية، انتشار الفساد و وجود حكومة غير منتجة لا تخضع للمساءلة في المقابل يتطلب الحكم الراشد تحقيق الطابع المؤسسي في عملية صنع القرار و توفير الشفافية ودعم المساءلة و المشاركة و حكم القانون، مع احترام حقوق الإنسان. وللحكم الراشد ثلاث أبعاد:

-البعد السياسي: يقصد به طبيعة النظام السياسي وشرعية التمثيل و المشاركة و المسالة و الشفافية وحكم القانون، فلا وجود للحكم الراشد دون استقرار سياسي وسلم مجتمعي ووجود مؤسسات و تداول سلمي على السلطة. و الإقرار بالتعددية و المشاركة السياسية بكل أشكالها.

-البعد الاقتصادي و الاجتماعي: يرتبط بالسياسات العامة و بنوعية حياة الأفراد و بدور المجتمع المدني و استقلاليته، وغالبا ما يرتبط المفهوم بالنمو الاقتصادي و احيانا بالحد من الفقر.

-البعد التقني و الإداري: و يقصد به كفاءة الجهاز الإداري وفعاليته، إذ لا يمكن تصور وجود مجتمع مدني مستقل عن الدولة وعليه لابد من تحسين الإدارة العامة عن إجراء الإصلاحات

القانونية و الإدارية و الهيكلية اللازمة و الداعمة لمبدأ المساءلة و الشفافية و محاربة الفساد و الرشوة.

ب-خصائص الحكم الراشد:

-حكم القانون: بمعنى وجود قواعد قانونية مستقرة يخضع لها الحكام، مع آليات فض النزاعات و المساواة في استخدامها واستقلالية المؤسسات المسؤولة عن حسم هذه النزاعات و مدى فاعلية اللجوء إليها .

-عدم تركيز السلطة: أي توزيع السلطة وظيفيا و إقامة اللامركزية الإدارية.

-المشاركة: مشاركة المعنيين بالقرار في صنعه وتنفيذه.

-الشفافية: وضوح أسس وقواعد اتخاذ القرار و استقلالية الإعلام وانفتاح المؤسسات.

-المساءلة و المحاسبة: بمعنى هل توجد قاعدة ارتباط بالمسؤولية.

-المساواة و تكافئ الفرص: هل يوجد اقتسام منصف لأعباء و منافع الحكم.

-الرؤية الاستراتيجية: تحديد الأهداف على المدى البعيد ووسائلها وكيفية تحقيقها.

-الفعالية و الكفاءة: ضرورة وجود حكومة قادرة على بلوغ الأهداف المحددة سابقا.

ج-مكونات الحكم الراشد: يتضمن الحكم الراشد إضافة إلى اجهزة الدولة الرسمية من سلطات وإدارة عامة كل من المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص، وهو بذلك يشمل ثلاث فواعل تتكامل اعمالها:

-الدولة: لا يقترن الحكم الراشد بالحد من الدولة، فهو يعيد تعريف دورها بشكل يقوم على المشاركة بينها و بين القطاع الخاص و المجتمع المدني، فالجدل لم قائما حول تدخل أو عدم تدخل الدولة بقدر ما هو حول أفضل البدائل لتدخلها.

-القطاع الخاص: هناك ضرورة المشاركة بين القطاعين العام و الخاص وإقامة الحوار بينهما على أساس التكامل و ليس التنافس، وبناء إطار تنظيمي لا يعيق التنمية الاقتصادية ويضمن الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية.

-المجتمع المدني: يحتاج تفعيل دور المنظمات الغير حكومية في مجال التنمية دعم علاقتها بشركاء جدد كالقطاع الخاص على أساس دورها في تمكين الأفراد من المشاركة في العملية التنموية ليكون للنمو الاقتصادي دور فعلي في الحد من الفقر.

ويرتبط الحكم الراشد بالديموقراطية، لأن الحكم الراشد هو الحكم الديموقراطي، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ليس هناك ترابط حتمي بين النظم الديموقراطية الليبرالية و الحكم الراشد، فإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية كانت نظاما قائما على التعددية و احترام حقوق السياسية و المدنية لكن الحزب الديموقراطي الذي حكمها لفترة طويلة كان مثال للفساد، كما أظهرت بعض النظم التسلطية قدرتها على الأخذ ببعض سمات الحكم الراشد كنجاح دول جنوب شرق آسيا في التنمية الاقتصادية وحتى السياسية كسنغافورة و كوريا الجنوبية.